فؤاد لحود

دراسة حول قانون انتخاب جديد للبنان جديد

أولا ـ توطئة :

يبحث جميع الاطراف في لبنان عن صيغة عصرية مناسبة للبنان الجديد ، وحتى اليوم لم يتم التوصل الى تحديد طبيعة هذه الصيغة للاتفاق عليها ، ذلك ان هذه الاطراف لا تنطلق من قواعد تفكير واحدة ولا ترتكز على اساس علمي واقعي واحد في تحليل الامور للتوصل الى نتيجة واحدة هي بناء لبنان بناء عصريا جديدا ، بعيدا عن الطائفية ومساوئها ومزالقها السياسية والاجتماعية، وبعيدا عن الاقليمية المفتتة لجسم الوطن الواحد والولاء القومي الواحد . فالجبهة الطائفية من جهة تقابلها جبهة طائفية من الجهة الاخرى ، وكل جبهة تسعى من خلال تقييمها الطائفي ومن زاوية رؤياها الخاصة ، لاعطاء صورة للبنان كما تراه ، فتخرج الصورة مهزوزة مشوشة بعيدة عن الحقيقة غير مطابقة للواقع ، ولا تكون بالتالي الصورة الحقيقية الواضحة للبنان الجديد ، لبنان الحضارة والتقدم والمستقبل ، ازاء هذه المغايرات والمفارقات في التفكير وتصرف الجهات الطائفية ، لا بد من ايجاد صيغة لبنانية واحدة عصرية مقبولة تحول دون التقسيم بجميع اشكاله وانواعه وتعددية مسمياته .

ثانيا ـ المنطلق الصحيح بداية الحل :

وهو ان يحمل اللبنانيون طوعا او اختيارا الى الانطلاق من تفكير لبناني صحيح موحد لا طائفي .

عند ذاك يمكن الاتفاق على كل شيء ، على توحيد المؤسسات من جيش وثقافة تربوية وهوية قومية ، الخ.. الى تنفيذ اتفاقية القاهرة وملحقاتها : وعلى كل ما يمكن ان يخدم لبنان و المصلحة العامة .

ثالثا ـ الطائفية علة العلل ـ وضرورة نبذها نهائيا :

ان الطائفية علة العلل في لبنان والسبب الرئيسي لجميع الازمات التي مرت عليه منذ عام ١٩٣٢ ـ تاريخ احتلال ابراهيم باشا سورية ولبنان ـ الى اليوم .

فمنذ عام ١٥١٦، تاريخ ولادة الامارة المعنية ـ ولادة لبنان ـ وحتى عام ١٨٣٢ لم يعرف لبنان للطائفية وجودا، وعاش جميع اللبنانيين بسلام ووئام ومحبة ولكن بدخول جيوش ابراهيم باشا الى سورية ولبنان من جهة ، ونتيجة لصراع النفوذ بين الدول الكبرى من جهة ثانية وتكالبها على تمزيق جسم الرجل المريض ـ الامبراطورية العثمانية ـ فشت الطائفية بتحريض من الدول الكبرى للطوائف بعضها على الاخر ، وانتصار كل دولة من هذه الدول لطائفة معينة تشجعها وتدعمها بكل ما يساعد على اثارة الفتنة واشاعة التباغض .

وبعد استقالة الامير بشير الشهابي الثاني ، اثر انهزام ابراهيم باشا ، ضعفت الامارة اللبنانية وتفجرت الاحقاد الطائفية ، واندلعت الحرب الاهلية الطائفية الاولى عام ١٨٤١ وفقد لبنان استقلاله الذاتي واصبح تابعا لولاية صيدا ، وبعد ذلك ،وفي عام ١٨٤٢ تم تقسيمه الى قائمقاميتين مارونية ودرزية ، فكان ذلك سببا لقيام حرب اهلية ثانية عام ١٨٤٥ وحرب اهلية ثالثة عام ١٨٦٠ وتلا تقسيم جبل لبنان تقزيمه واستمر ذلك ما بين عامي ١٨٦١ و ١٩٢٠ . وفي عام ١٩٢٠ اعيدت الى لبنان حدوده السابقة ، وفي عام ١٩٢٦ اصبح لبنان جمهورية تحت الانتداب الفرنسي وسن له دستور ذو طابع طائفي ، وفي عام ١٩٤٣ نال لبنان استقلاله وتم وضع الميثاق غير المكتوب وللعبرة ننقل مقطعا من بيان الحكومة الاستقلالية الاولى :

« .. ومن اسس الاصلاح التي تقتضيها مصلحة لبنان العليا معالجة الطائفية والقضاء على مساوئها، فان هذه القاعدة تقيد التقدم الوطني من جهة وتشوه سمعة لبنان من جهة اخرى ، فضلا عن انها تسمم روح العلاقات الروحية المتعددة التي يتألف منها الشعب اللبناني، وقد شهدنا كيف ان الطائفية كانت في معظم الاحيان اداة لكفالة المنافع الخاصة ، كانت اداة لايهان الحياة الوطنية في لبنان ايهانا يستفيد منه الاغيار . ونحن واثقون انه متى غمر الشعب الشعور الوطني الذي يترعرع في ظل الاستقلال ونظام الحكم الشعبي يقبل بطمأنينة على الغاء النظام الطائفي المضعف للوطن .

« .. ان الساعة التي يمكن فيها الغاء الطائفية هي ساعة يقظة شاملة مباركة في تاريخ لبنان وسنسعى لكي تكون هذه الساعة قريبة باذن الله ، ومن الطبيعي ان تحقيق ذلك يحتاج الى تمهيد واعداد في مختلف النواحي، وسنعمل جميعا بالتعاون تمهيدا واعدادا وحتى لا تبقى

نفس ألا وتطمئـن كل الاطمئنـان الى تحقيق هذا الاصلاح القـوي الخطيـر .

« وما يقال في القاعدة الطائفية يقال في القاعـدة الاقليمية التي اذا اشتدت تجعل من الوطن الواحد اوطانا متعـددة » .

واليوم،وبعد مضي اكثر من ثلث قرن على الاستقلال، تستعيد اذاننا نبرات رجالات الاستقلال الاول بشيء من تبكيـت الضميـر .

فماذا فعلنـا خلال هذه الفترة لكي لا تكون الطائفية اداة لايهـان الحياة الوطنية في لبنان ايهانا يستفيد منه الاغيـار ؟.

وماذا فعلنـا لكي لا نجعل من القاعدة الاقليمية من الوطن الواحد أوطانا متعددة ؟ لم نفعل شيئا على الاطـلاق بل بالعكس ، كرسنا الطائفية والاقليمية فـي الادارة والسياسـة والاقتصاد والتربية .. وحتـى الجيش ، ودبت الفوضى في البلاد واصبحت الزعامات تفاس ، ليس بالمواقف الوطنية ، بل بالقدرة على المزايدات الطائفيـة وخرق القانـون ارضاء للانصار المحاسيب ، ولم يكن هناك ولاء للوطـن او حرص على مصلحته العامة ،بل كان الولاء للطائفـة بدلا عن الوطن والحرص على المصالح الشخصية والخاصة بدلا عن المصلحة العامة .

.. وكانت النهاية المؤسفة المؤلمة التي وصلنا اليها.

رابعا ـ الغاء الطائفية .. ضرورة وطنية :

ان اول عمل يجب القيام به هو الغاء الطائفيـة السياسيـة والادراية ومن اجل ذلك يجب أن ينطلـق المسؤولون السياسيون ـ النواب ـ من قاعدة واحدة ،اي يجب ان يكون النائب فعـلا نائب كل لبنان وذلك لازالـة القاعدة الاقليمية ، كمـا يجب ان يكون نائبا لكل الطوائف لازالة القاعدة الطائفية ، وبذلك تحول دون التقسيم ونبني دولة عصرية صحيحة البنية . والوسيلة الوحيدة لتحقيق ذلـك هي وضع قانـون انتخاب يحقق هذا الامر وبمجرد اصدار مثل هـذا القانون ، تتغير المواقف حـالا دون لزوم الى اجراء انتخابات سريعة ، اذ يصبح النائب ـ تحسبا للمستقبل ـ يفكـر كنائب لكل لبنان وكنائب لكل الطوائف والا تعرض للسقوط ، لان تقوقعه في منطقـة معينـة ومزايدته الطائفيـة سيكونان وبالا عليه .

خامسا ـ الخطوط الكبرى لقانون الانتخاب الجديد :

يمكن التوصل الى هذا الهدف الوطني المنشود اذا ما اتبعنا المبادىء التاليـة في قانون الانتخاب الجديد :

١ ـ جعل لبنان دائرة انتخابية واحدة .

٢ ـ تقييد الناخب بالاقتراع لمرشحين فقط ـ (محمدي ومسيحي) ـ (يمكن ان يكون المحمـدي سنيا او شيعيا او درزيا ويمكن ان يكون المسيحي مارونيا او اورثوذكسيا او كاثوليكيا الخ ..)

٣ ـ جعل الانتخاب اجباريا ـ ويعاقب الممتنع عن التصويت دون عذر شرعي مقبول بعقوبات وغرامـات يحددها القانون او المراسيم الاشتراعية الخاصة .

٤ ـ لا يقيد الناخب بانتقاء المرشحين في اية منطقة .

٥ ـ يفوز من كل طائفة المرشحون الذين ينالون اكثـر الاصوات بالنسبة للمقاعد المخصصة لطائفتهم .

٦ ـ على المرشح أن يعلن عند تقديم ترشيحه عن الجبهـة التي سيتمي اليها في حال فوزه (اليمين ـ المحافظون الوسط ـ المعتدلون ـ اليسار ـ التقدميون) الخ..

٧ ـ بعد انتهاء عمليات الانتخاب يجتمع نواب كل جبهـة وينتخبون هيئة الجبهة ويقررون برنامجهم لمـدة ولايتهـم .

٨ ـ يعين رئيس الجمهورية من الجبهة التي نالت اكثريـة عددية من النواب ، رئيسا للحكومة ، وعلى هـذا الرئيس المعين ان يشكل حكومته من جبهته اذا كانت تؤلف الاكثرية المطلقة أو أن يستعين بجبهة أخـرى اذا كانت لا تؤلف الاكثرية .

٩ ـ لرئيس الجمهورية الحق في رفض التشكيلة المقدمة اليه ، وتعيين رئيس حكومة من جبهـة اخرى اذا اقتضت مصلحة البلاد العليا ذلك .

ان هذه المباديء ـ الخطوط الكبرى ـ من شـأنهـا تأميـن ما يلـي :

أ ـ الغاء المزايدات الطائفية

ب ـ الغاء التصرف الاقليمي

ج ـ الغاء التسلط الانتخابي،فلا يصبح نائبا الا الذي يتمتع بتأييد شعبي قوي من مختلف الفئات الطائفية .

د ـ تسهيل العمليات الانتخابية بالغاء التنقل من منطقـة الى اخرى ، اذ ان الناخب يمكن ان يقترع في اي مكان في لبنان بواسطة بطاقة انتخابية لهذا الغرض .

هـ ـ الحد من المصاريف الانتخابية ـ والقضاء على الرشوة

و ـ انتقاء النواب بالنسبة الى مواقفهم الوطنية وتحريرهم من المسايرات الرخيصة ارضاء للناخبين فيحصر النواب جهودهم بواجباتهم الوطنية العامة .

ز ـ تعزيز النظام الحزبي ، اذ من الصعب على المرشـح الفرد تنظيم انتخاباته في كل المناطق اللبنانية .

ح ـ التوصل بعد مدة من التدرج ، في حصر الاحـزاب اللبنانية بجبهات ثلاث (يمين ، وسط ، يسار) فاذا صدر قانون انتخاب جديد انطلاقا من الاسس المبدئية المذكورة ، وقبل اجراء الانتخابات الجديـدة سيرى اللبنانيـون انهم سائرون لا محالة ، الى ارساء قواعد ومنطلقات في التفكير ورسم الهدف ويصبح الحـوار السياسي ـ واي حوار اخر سهلا ويتم الاتفاق على جميع القضايا المصيرية التي تساهم بقوة في بنـاء لبنان الحضاري القوي بمؤسساته ،القوي بتطلعه لبناء انسان المستقبل .

العقيد فؤاد لحود
نائب المتن